الأنباء
الخميس 20 اكتوبر 2011

قبل خصم المخصصات وبزيادة نسبتها 14,9٪.. و8,28 ملايين دينار صافي الأرباح

العوضي: 78,9 مليون دينار أرباحاً تشغيلية حققها «التجاري» بنهاية الربع الثالث

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيق أرباح تشغيلية عن الربع الثالث من عام 2011 بلغت نحو 78,866 مليون دينار قبل خصم بند المخصصات وبزيادة نسبتها 14,9٪ (مقارنة بأرباح تشغيلية مقدارها 68,621 مليون دينار للفترة المقابلة من عام 2010)، وقد تم تحويل الجزء الأكبر من هذه الأرباح إلى المخصصات المكونة مقابل محفظتي القروض والاستثمار، وهو ما ترتب عليه تسجيل أرباح صافية لمساهمي البنك عن فترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2011 مقدارها 8,289 ملايين دينار.

وفي تعقيبه على النتائج المالية التي حققها التجاري للفترة، قال رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي علي يوسف العوضي ان البنك يتقدم بخطى ثابتة تجاه الإستراتيجية التي رسمها، ليتبوأ مركزا رياديا في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد، وليصبح ضمن أفضل البنوك في تقديم الخدمات المصرفية للشركات.

علي يوسف العوضي

وبيّن العوضي أن مؤشرات الأداء تظهر قدرة البنك التجاري على العودة لتسجيل معدلات ربحية صافة جيدة، إذ بلغ صافي إيرادات الفوائد نحو 69,7 مليون دينار بزيادة نسبتها 9٪ عن الفترة المقابلة من العام الماضي، كما ارتفع معدل الإيرادات التشغيلية بنسبة بلغت نحو 9٪.

وتابع العوضي قائلا ان البنك التجاري يسير في الاتجاه الصحيح ووفقا للإستراتيجية والخطط الموضوعة، والتي تهدف في مجملها إلى تعزيز المركز المالي للبنك وتخفيض نسبة القروض غير المنتظمة وتحقيق أرباح من أنشطة الأعمال الأساسية للبنك، مشيرا الى أن البنك التجاري يستمر في تطوير منتجاته وخدماته المصرفية بما يحقق الرضا التام لعملائه من الأفراد والشركات.

وأكد العوضي أن حالة التراجع التي تؤثر على الأداء الاقتصادي بشكل عام واستمرار تراجع أداء الأسواق المالية عامة وسوق الكويت للأوراق المالية خاصة، وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية على قيم الأصول، وكذلك غياب المحفزات، كانت جميعها بمثابة عوامل ألقت بظلالها على وتيرة الأداء الاقتصادي والمالي في البلاد، لافتا الى أن التحسن العام في البيئة الاقتصادية ومناخ العمل بصفة عامة سينعكس إيجابا على القطاع المصرفي، وعلى البنك التجاري الكويتي.

وأشار العوضي إلى أن البنك التجاري الكويتي يتمتع بمركز مالي قوي وميزانية عمومية صلبة، حيث يحتفظ البنك بمخصصات احترازية توفر للبنك مزيدا من الاطمئنان عند مباشرة أنشطة أعماله.

ويواصل التجاري نجاحه في السيطرة على التكاليف للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2011، حيث انخفضت المصاريف التشغيلية بنسبة 9٪ مقارنة بالفترة المقابلة من عام 2010.

وتعتبر الكفاءة التشغيلية احدى الميزات التنافسية بالنسبة للبنك التجاري الكويتي، حيث يستمر البنك في الاحتفاظ بواحدة من أدنى معدلات التكلفة إلى الإيرادات، والتي لم تتجاوز 20,87٪ خلال الربع الثالث من عام 2011. وكما بنهاية سبتمبر 2011 فقد بلغ حجم الموجودات الإجمالية للبنك نحو 3,752 مليارات دينار مقابل 3,639 مليارات دينار للفترة المقابلة من عام 2010. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين 539,9 مليون دينار مقابل 464,21 مليون دينار بنهاية سبتمبر 2010، كما ارتفعت نسبة كفاية رأس المال لدى البنك في نهاية سبتمبر 2011 لتصل إلى 20,75٪ مقابل نسبة مقدارها 19,88٪ بنهاية سبتمبر 2010، وهذه النسبة تفوق بكثير الحد الأدنى للنسبة المقررة من قبل بنك الكويت المركزي والبالغة 12٪.ويستمر البنك في الاحتفاظ بقاعدة رأسمالية قوية توفرها نسبة كفاية رأس المال المرتفعة التي تزيد على ضعفي النسبة العالمية المقررة بموجب معايير بازل 2.

ويستمر البنك التجاري الكويتي في توفير مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والحلول المالية المبتكرة التي تناسب احتياجات عملائه من الأفراد والشركات عبر شبكة فروعه الواسعة التي تغطي جميع مناطق الكويت. ولمزيد من المعلومات عن التجاري ومنتجاته وخدماته المصرفية.

.. والبنك يمنح عملاءه إمكانية استرداد حتى 20٪ من قيمة مشترياتهم

في إطار حرص البنك التجاري الكويتي الدائم على تقديم خدمات متميزة لعملائه من خلال الحملات والبرامج التسويقية التي يقدمها البنك لعملائه، أعلن البنك امس عن طرح الحملة التسويقية الجديدة بالتعاون مع شركة حبشي وشلهوب «معرض الزائر» وشركة الكتروزان. وتتيح الحملة التسويقية الجديدة لعملاء التجاري من أصحاب البطاقات الائتمانية أو بطاقة الدفع المسبق إمكانية استرداد حتى 20٪ من قيمة مشترياتهم خلال فترة الحملة التي سوف تستمر من 2011/10/20 وحتى 2012/1/20. وفي هذا السياق، صرح المدير التنفيذي لإدارة التسويق والمبيعات في البنك التجاري الكويتي رمزي الصبوري بأن هذه الحملة جاءت نزولا على رغبة العملاء وتجاوبا مع تطلعاتهم للحصول على خدمات متميزة من «التجاري» خاصة في ظل النجاح الذي حققته الحملات والبرامج التسويقية المماثلة والتي كان التجاري سباقا بطرحها في الكويت، مشيرا الى أن ما يميز هذه الحملة عن الحملات السابقة هو استمرارها لفترة ثلاثة شهور ما يوفر للعملاء ميزة مضافة للتسوق والاستفادة من الحملة. وأضاف الصبوري قائلا: إن عملية الاسترداد سوف تبدأ بعد انتهاء الحملة، أي بعد تاريخ 2012/1/20. وتابع الصبوري قائلا: إن الهدف الأساسي من هذه الحملة هو تحقيق الرضا التام لدى العملاء ومكافأتهم عند تسوقهم لدى معارض حبشي وشلهوب.

«المتحد»: خصومات 25٪ في «مجوهرات الأربش»

أعلن البنك الأهلي المتحد عن انضمام شركة مجوهرات الأربش المتحدة كشريك في برنامج لآلئ المتحد الفورية المصمم حصريا لحملة بطاقات المتحد الائتمانية ليتلاءم مع احتياجاتهم الشرائية.

وبانضمام مجوهرات الأربش المتحدة إلى برنامج اللآلئ الفورية، يمكن أن يحصل عملاء المتحد الذين يحملون بطاقات المتحد الائتمانية على خصومات بنسبة 25٪ على السعر المعلن من مجوهرات الأربش المتحدة.

وتعتبر مشاركة مجوهرات الأربش المتحدة في برنامج اللآلئ الفورية من المتحد إضافة تزيد من تنوع الخدمات المقدمة لحاملي بطاقات الأهلي المتحد الائتمانية والتي تجعل من هذه البطاقات نافذة تسوق شاملة لعملائه في عالم من المزايا والخصومات.

وكان البنك الأهلي المتحد قد نجح من خلال برنامج اللآلئ الفورية في تقديم خصومات فورية كبيرة لعملائه تصل إلى 30٪ حينما يتسوقون لدى أي من المحلات التجارية المشاركة في البرنامج، والتي تقدم خصومات على أكثر من 60 ماركة تجارية معروفة.

بالإضافة إلى ما تقدم، يقدم البنك الأهلي المتحد لحملة بطاقات المتحد الائتمانية برنامج جوائز السفر الناجح «جوائز اللآلئ» الذي يقدم 3 نقاط لآلئ مقابل كل دينار يتم إنفاقه في أي محل من المحلات التجارية المشاركة في البرنامج حول العالم، ويمكن تحويل هذه النقاط إلى أميال جوية والمطالبة بها لدى أي من شركات الطيران الرائدة الثلاث: الخطوط الجوية الكويتية، والخطوط الجوية القطرية، وطيران الخليج.

خلال مؤتمر "التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر" في دبي

«برقان» يستعرض آلية عمل التدقيق الداخلي

عمرو القصبي

شارك بنك برقان أخيرا في «مؤتمر التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر» الذي تم انعقاده في دبي. هذا وانطلق المؤتمر ليوفر لكل المؤسسات المشاركة فرصة تسليط الضوء على أهمية الدور الذي تلعبه إدارات التدقيق الداخلي وتقييم المخاطر، وما تقوم به هذه الإدارات من دور رئيسي يساعد الشركات على الوصول الى أهدافها التجارية.

وقام عمرو القصبي، رئيس إدارة التدقيق الداخلي لمجموعة بنك برقان بتمثيل البنك في هذا الحدث المهم، كما قدم استعراضا لإمكانية وخبرة البنك في مجال التدقيق الداخلي، وتطرق في كلمته إلى الحديث عن «معايير الجودة في مراجعة أعمال التدقيق الداخلي». ويؤكد بنك برقان على فاعلية إدارة التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر بالإضافة إلى تحقيق نتائج وقراءات ايجابية التي بدورها تلعب دورا مهما في حماية استقرار المؤسسات، خاصة في أوقات الاضطرابات المالية والاقتصادية لتساهم بذلك في تحقيق التطور المستمر.

في هذا الصدد قال عمرو القصبي، رئيس إدارة التدقيق الداخلي لمجموعة بنك برقان: «من المهم أن نلاحظ وظيفة إدارة التدقيق الداخلي ودورها البارز داخل أي مؤسسة.

وفي قطاع المصارف، تزداد أهمية هذه الإدارات من خلال قيامها بالتأكد من فعالية جميع العمليات المصرفية والمالية والمساهمة في بناء وتطوير علاقة قوية بين إدارة البنك وبين الجهات الرقابية».

وأضاف القصبي قائلا: «وفي بنك برقان، نؤمن بأن إدارة التدقيق الداخلي لها دور متميز وتعتبر جزءا لا يتجزأ من حوكمة الشركات، وإننا مستمرون دوما في تقديم وتوفير البرامج التدريبية العملية والتطبيقية لموظفينا ولشركاتنا التابعة بهدف تطوير أداء كل عملياتنا».

ويستمر بنك برقان في الكشف عن ريادته وتميزه من خلال المشاركة والمساهمة في العديد من المؤتمرات والندوات الاقتصادية والمالية، وكذلك من خلال تطبيق أفضل المعايير والممارسات العالمية في جميع عملياته بهدف توفير جودة عالية في كل ما يقدمه البنك من حلول مالية ومصرفية على المستويين المحلي والإقليمي.

وألقى المؤتمر الضوء على العديد من المواضيع التي تضمنت تقييم فاعلية المخاطر، ووضع خطط تدقيق فعالة مبنية على تقييم المخاطر، وتدقيق إدارة المخاطر لدى الشركات، إضافة إلى كيفية اتساق خطط إدارات التدقيق الداخلي مع الإستراتيجيات العامة للمؤسسات التي تعمل بها.

وزارة المالية

قانون رقم (46) لسنة 2006
في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة

يسر وزارة المالية أن تعلن في إطار مواصلة مهامها لتطبيق القانون المشار إليه أعلاه والذي يتضمن بعد الديباجة الواردة بمقدمته على المواد التالية:

مادة (1)

تُحصّل نسبة مقدارها (1%) سنوياً من صافي أرباح الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة، ولهذه الشركات عند تقديم إقراراتها بالمستحق عليها مرفقا بها ميزانياتها السنوية بموجب هذا القانون أن تحدد القدر الذي يمثل زكاة عن أموالها من المبلغ المحصّل ، كما أن لها أن تطلب توجيه المبلغ المستحق عليها أو جزءا منه إلى إحدى الخدمات العامة.

ويعاقب كل من قدم بيانات غير صحيحة أو امتنع عن تقديمها بقصد التهرب من أداء النسبة المشار إليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تتجاوز خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مع الحكم بسداد المبلغ المطلوب.

مادة (2)

تتولى وزارة المالية تحصيل النسبة المقررة بالمادة الأولى لصالح الخزانة العامة للدولة بالكيفية التي ينظمها هذا القانون ولائحته التنفيذية.

مادة (3)

يُصدرُ وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون التي تبيّنُ قواعد وإجراءات التحصيل والإنفاق للأموال المحصلة في مدة لا تتجاوز سنة من تاريخ صدور هذا القانون متضمنة المصارف الشرعية للزكاة بعد أخذ موافقة هيئة الفتوى بوزارة الأوقاف والشئون الإسلامية وذلك مع مراعاة أحكام المادة الأولى من هذا القانون.

مادة (4)

يستثنى من تطبيق هذا القانون الشركات المملوكة للحكومة والتي يصدر بإنشائها قوانين خاصة، والشركات التي يطبق عليها المرسوم رقم (3) لسنة 1955 المشار إليه .

مادة (5)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء- كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون وينشر في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد صدور اللائحة التنفيذية.

اللائحة التنفيذية للقانون رقم (46) لسنة 2006
في شأن الزكاة ومساهمة الشركات المساهمة العامة والمقفلة في ميزانية الدولة

تسجيل الشركات وتقديم الإقرار المالي

مادة (6)

تلتزم الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة المؤسسة قبل سريان القانون بالتسجيل لدى وزارة المالية في مدة لا تتجاوز تسعين يوما من بدء سريان القانون.

كما تلتزم الشركات الكويتية المساهمة العامة والمقفلة والتي تؤسس بعد العمل بالقانون بالتسجيل لدى وزارة المالية بموجب إخطار يقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تأسيسها.

وتصدر وزارة المالية تعميماً بالنموذج المعتمد لتسجيل الشركات وتحدد في التعميم ذاته إجراءات تسجيل الشركات والبيانات الواجب إرفاقها.

مادة (7)

على الشركات الخاضعة للقانون أن تقدم الإقرار المالي لوزارة المالية مدققا من قبل أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة المعتمدة لدى وزارة المالية خلال مدة لا تتجاوز اليوم الخامس عشر من الشهر الرابع التالي لنهاية الفترة الخاضعة وسداد المبلغ المستحق مع الإقرار على أن يرفق به الآتي:

1 - الميزانية العمومية والقوائم المالية والإيضاحات المتممة لها.
2 - المستندات المؤيدة للتوزيعات النقدية المستلمة.
3 - محضر الجمعية العمومية.

وتصدر وزارة المالية تعميماً بالنموذج المعتمد للإقرار المالي الذي تلتزم به الشركات الخاضعة للقانون.

وجدير بالذكر أن المادة الأولى من اللائحة عرفت الإقرار المالي بأنه:- « بيان توضح فيه الشركة الخاضعة والمكلفة طبقا للقانون نتيجة أعمالها خلال السنة المالية الخاضعة مرفقا به القوائم المالية، وتقر فيه الشركة بالمبلغ المستحق طبقا للقانون» .

مادة (8)

1 - يجوز للشركة الخاضعة للقانون أن تطلب تمديد ميعاد تقديم الإقرار المالي وفقا للشروط الآتية:
- أن يقدم الطلب خلال مدة لا تتجاوز اليوم الأول من الشهر الثالث الذي يلي نهاية الفترة الخاضعة للقانون، ويعتبر الطلب الذي يقدم بعد هذا الميعاد كأن لم يكن.
- أن تكون أسباب التمديد ضرورية ومقبولة، وذلك طبقا للتعاميم التنفيذية التي تصدرها وزارة المالية.

2 - على وزارة المالية الرد على طلب التمديد خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطلب، وفي حالة عدم الرد خلال هذا الميعاد يعتبر ذلك رفضا ضمنيا لطلب التمديد.

3 - يجوز الموافقة على تمديد ميعاد تقديم الإقرار لمدة لا تزيد على ستين يوما تبدأ من اليوم التالي لنهاية الميعاد الأصلي لتقديم الإقرار.

وقد فرض هذا القانون بهدف تمويل الخزانة العامة للدولة بالمبالغ المستحقة على الشركات، وتوجيه القدر الذي تحدده تلك الشركات على أنه يمثل زكاة عن أموالها للمصارف الشرعية للزكاة، وكذلك توجيه المبلغ المستحق على هذه الشركات أو جزءا منه إلى إحدى الخدمات العامة.

لذلك:

تهيب الوزارة بجميع الشركات المساهمة العامة والمقفلة الكويتية ومن في حكمها العاملة في الكويت بضرورة الالتزام بالتسجيل لدى وزارة المالية في الموعد المحدد، وعلى النموذج المعد لذلك والذي يمكن الحصول عليه من مبنى الوزارة (مجمع الوزارات- بلوك 14- الدور الأول)، أو من الموقع الإلكتروني (www.mof.gov.kw)، على أن ترفق به المستندات التالية:

- صورة من عقد تأسيس الشركة. - صورة من شهادة السجل التجاري الخاص بالشركة.

وإذ تأمل الوزارة تعاون كافة الشركات بأحكامه، فإن الوزارة يهمها التأكيد على أنها لن تألو جهداً في تقديم خدماتها لهذه الشركات والرد على استفساراتها على الأرقام التالية: 22482151 - 22482053.

افتتح فعاليات المؤتمر بحضور ومشاركة أكثر من 30 جهة

الحداد: المؤتمر الاقتصادي الأول لإستراتيجيات العلامة التجارية يعزز أبعاد العلامات التجارية وتطويرها

افتتح أمس رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الراية د.عدنان الحداد فعاليات المؤتمر الاقتصادي الأول لاستراتيجيات العلامة التجارية، بمشاركة أكثر من 30 جهة مثلت أغلب القطاعات الاقتصادية في الكويت.

وخلال كلمته الافتتاحية، قال الحداد ان هذا المؤتمر يعد هو الاول من نوعه الذي يناقش العلامات التجارية في الكويت ومدى قوتها العالمية، وان حضور الثنائي العالمي المتميز آل ولوار ريس اللذين يعتبران من أشهر الخبراء في بناء وتطوير العلامات التجارية يعد إضافة وقيمة كبيرة للمؤتمر، حيث قد سبق لهما العمل مع مؤسسات عالمية شهيرة، وذلك في أول حضور لهما في الشرق الأوسط، حيث يقدمان نظريتهما في تأسيس العلامة التجارية والوصول بها الى العالمية. وأكد ان المجموعة تخصصت في استقطاب شخصيات متميزة، وان هذا المؤتمر يأتي لتعزيز أهمية العلامات التجارية وتطويرها، ما يمثل نقلة نوعية أخرى في المنطقة، ولتحقيق هذا الهدف، فقد قررت استضافة الثنائي آل ولوار ريس اللذان يعتبران من الخبراء الرائدين في تطوير العلامات التجارية والاستشارات، وقدما اقتراحاتهما على مدى 25 سنة لشركات كبرى منها على سبيل المثال شركة ابل العالمية المعروفة، مشيرا الى ان المجموعة لديها ممثلون لدى 33 شركة في جميع القطاعات ودعم الطلبة والمشروعات الصغيرة.

وأوضح أن الورشة ستتطرق إلى العديد من القضايا المهمة ذات الصلة في بناء العلامة التجارية الناجحة، وكيف تؤثر العلامات التجارية في نجاح الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث تعد العلامات التجارية واجهة الشركات على عدة مستويات. فهي تمكن زبائن الشركة من تمييز منتجاتها أو خدماتها عن منتجات الشركات المنافسة أو خدماتها، مما يتيح للشركة إمكانية تسويق سلعها أو خدماتها على نحو أفضل ولا تستعمل العلامات التجارية كأدوات تحديد فقط، بل تعد أيضا ضمانات للجودة المتواصلة.

فالمستهلك الذي يميل لجودة منتج أو خدمة يثابر على شراء ذلك المنتج واقتناء تلك الخدمة بحثا عن الجودة التي يتوقعها من العلامة التجارية التي يعرفها وينبغي للشركات الصغيرة والمتوسطة إذن أن تحرص على اختيار العلامة التجارية المناسبة وتصميمها وحمايتها وتوخي الحيطة في استخدامها في الإعلان والإشهار وأن تراقب انتفاع الغير بها بطريقة مضللة أو غير سليمة.

وبين أن الورشة التي ستقام اليوم بالمؤتمر ستسعى إلى مساعدة الشركات على بناء علامة تجارية قيمة، وتعريف الشركات بكيفية حمايتها وتطويرها، وتعزيز ربحيتها من خلالها وكيفية بناء القيمة فيها وهي التي تعتبر أداة مهمة في نجاح ونمو الأعمال والفوائد التي توفرها العلامة التجارية على الأعمال سواء عبر زيادة الإيرادات أو من خلال خفض النفقات.

من ناحيتها، قالت مديرة مركز التعليم المستمر في الجامعة الأميركية في الكويت - أحد رعاة المؤتمر - جيني الفيلكاوي إن المؤتمر يعتبر الفرصة الثانية للجامعة الأميركية في الكويت للعمل مع مجموعة الراية بعد التعاون بينهما في معرض استراتيجيات التسويق الذي استضافت فيه البروفيسور فيليب كوتلر، مشيرة الى أن مهمة مركز التعليم المستمر تتمثل في إثراء حياة الناس من مختلف الأعمار في المجتمع عن طريق توفير بيئة مرنة وداعمة للتعلم في الجامعة الأميركية في الكويت، ومن خلال رعاية مثل هذه المؤتمرات يمكن لمركز التعليم المستمر ان يحقق المهام المنوطة به.

د.عدنان الحداد متقدما الحضور في افتتاح المؤتمر

.. ومكرما الخطوط الجوية الكويتية